



سياسة إدارة المخاطر

بجمعية دارك للإسكان التنموي

الإصدار الأول
2025/05/15

سياسة إدارة المخاطر

بجمعية دارك للإسكان التنموي



معلومات الوثيقة

سياسة إدارة المخاطر	عنوان السياسة
P – G M - 002	الرقم المرجعي
v 1.01	رقم الإصدار
مجلس إدارة جمعية دارك للإسكان التنموي	مالك السياسة
☒ داخلي ☒ خارجي	نطاق الوثيقة
١٤٤٦/١١/١٧ هـ - ٢٠٢٥/٥/٢٥ م	تاريخ الاعتماد
-	تاريخ المراجعة
☒ داخلي ☒ خارجي	النشر



المحتويات

المادة ١ : المقدمة.....	٤
المادة ٢ : الغرض من السياسة	٤
المادة ٣ : تعريف الخطر وإدارة المخاطر	٤
المادة ٤ : ارتباط إدارة المخاطر بالرقابة الداخلية.....	٥
المادة ٥ : الحوكمة التنظيمية لإدارة المخاطر	٥
أولاً : لجنة إدارة المخاطر.....	٥
ثانياً : لجنة المراجعة.....	٥
المادة ٦ : دور مجلس الإدارة.....	٦
المادة ٧ : تصنيف المخاطر.....	٦
المادة ٨ : إطار عمل إدارة المخاطر.....	٦
المادة ٩ : أدوات إدارة المخاطر	٧
المادة ١٠ : المتابعة والتقارير	٧
المادة ١١ : المراجعة والتحديث	٧

المادة ١: المقدمة

من خلال التغيرات المتلاحقة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي ساهمت في بروز بيئة مفعمة بالخطر، توجب على مؤسسات القطاع الثالث العمل على ضرورة تجنب المخاطر التي قد تواجهها أو الحد منها أو السيطرة عليها، ومن هنا نشأت حاجة الجمعية إلى اعتماد سياسة واضحة لإدارة المخاطر التي قد تتعرض لها سواء في الجانب الإداري أو المالي أو النشاط.

تم اعداد هذه السياسة متوافقة مع الممارسات الرصينة والمهنية في إدارة المخاطر، بالاستناد إلى:

- أدلة ومعايير الحوكمة الصادرة عن المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.
- المعايير الدولية لإدارة المخاطر (ISO 31000).
- التطورات التنظيمية في القطاع غير الربحي السعودي.

المادة ٢: الغرض من السياسة

- بناء إطار مؤسسي متكامل لتعريف وتصنيف وتقييم ومعالجة ومراقبة المخاطر التشغيلية، والمالية والاستراتيجية والتنظيمية.
- تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح لجميع أصحاب العلاقة داخل الجمعية فيما يتعلق بإدارة المخاطر.
- ترسيخ ثقافة مؤسسية قائمة على التحليل الاستباقي للمخاطر واتخاذ القرارات بناءً على البيانات.
- دمج إدارة المخاطر ضمن منظومة الرقابة الداخلية والتخطيط الاستراتيجي والحوكمة العامة للجمعية.
- دعم استدامة الجمعية وتمكينها من الاستجابة السريعة والمرنة للمتغيرات.

المادة ٣: تعريف الخطر وإدارة المخاطر

الخطر: هو احتمال وقوع حدث قد يؤثر سلباً (أو إيجابياً) على تحقيق أهداف الجمعية، ويشمل المخاطر الاستراتيجية والتشغيلية والمالية والشرعية والسمعة.

إدارة المخاطر: هي العملية الممنهجة لتحديد وقياس وتحليل ومعالجة ومراقبة المخاطر المحتملة، والتأكد من أن مستوى التعرض لها يبقى ضمن الحدود المقبولة.

تعتبر إدارة المخاطر أمراً ضرورياً لاستمرار ونمو الجمعية بما يتوافق مع أهدافها الاستراتيجية، وليس إجراء الغرض منه تجنب المخاطر، وفي حال استخدامه بصورة سليمة فإنه يمكن للجمعية مواصلة أنشطتها بأعلى المعايير حيث أن المخاطر التي تم تحديدها وفهمها والسيطرة عليها بصورة جيدة فإن ما تبقى من المخاطر يصبح أقل حدة .

المادة ٤: ارتباط إدارة المخاطر بالرقابة الداخلية

تشكل إدارة المخاطر حجر الزاوية في نظام الرقابة الداخلية، إذ تعزز من كفاءة الأداء، وجودة اتخاذ القرار، واستمرارية التشغيل، وتشمل ما يلي:

- السياسات والإجراءات المؤسسية.
- نظام الإبلاغ الداخلي والحوكمة.
- خطط الطوارئ والتعافي من الأزمات.
- تقارير الأداء والتدقيق الداخلي.

المادة ٥: الحوكمة التنظيمية لإدارة المخاطر

أولاً: لجنة إدارة المخاطر.

(تشكل بقرار من مجلس الإدارة) وتتولى:

- إعداد وتحديث سجل المخاطر الدوري للجمعية.
- مراجعة وتصنيف المخاطر حسب التأثير والاحتمالية.
- متابعة خطط الاستجابة والمعالجة والتحكم.
- تقديم تقارير ربع سنوية وسنوية لمجلس الإدارة.
- الاستعانة بخبراء خارجيين عند الحاجة.

ثانياً: لجنة المراجعة

- تقييم فعالية نظام إدارة المخاطر.
- اعتماد التوصيات السنوية لتحسين الأداء.
- إعداد تقرير سنوي لمجلس الإدارة عن فعالية النظام.



المادة ٦: دور مجلس الإدارة

- اعتماد سياسة إدارة المخاطر الخاصة بالجمعية وتحديثها سنوياً.
- تحديد مستوى تقبل المخاطر والحدود العليا للتعرض.
- دعم ثقافة إدارة المخاطر على مستوى الجمعية.
- مراقبة الأداء والتقارير المتعلقة بالمخاطر الجوهرية.
- إقرار توصيات لجنة المراجعة

المادة ٧: تصنيف المخاطر

تشمل مخاطر الجمعية ما يلي (مع الأمثلة):

نوع الخطر	أمثلة
استراتيجي	تضارب الأولويات، ضعف التوافق مع الجهات الحكومية.
مالي	عدم وجود مصدر دخل مستدام، تجاوز الميزانية، انخفاض التبرعات.
تشغيلي	نقص الكفاءات البشرية، ضعف أنظمة العمل، التسرب الوظيفي.
قانوني وتنظيمي	مخالفة الأنظمة، ضعف الالتزام بالتراخيص أو العقود أو الحوكمة.
السمعة والعلاقات	انطباعات سلبية من الشركاء، ضعف جودة التواصل مع المستفيدين.
مخاطر متعلقة بالمستفيدين	الفجوة بين الحاجة المجتمعية والقدرة التشغيلية، حالات اجتماعية معقدة

المادة ٨: إطار عمل إدارة المخاطر

تشمل دورة إدارة المخاطر ما يلي:

١. **التحديد:** عبر ورش عمل وتحليل البيانات وسجلات الحوادث.
٢. **التقييم والتحليل:** باستخدام مصفوفة التأثير x الاحتمالية.
٣. **المعالجة:** إلغاء – تقليل – مشاركة – قبول.
٤. **المراقبة:** باستخدام مؤشرات أداء للمخاطر.
٥. **التقرير والمراجعة:** تقارير دورية للجان والمجلس.



المادة ٩ : أدوات إدارة المخاطر

- سجل إلكتروني موحد للمخاطر محدث شهريًا.
- خارطة مخاطر مرئية لفهم مواقع التهديد.
- أدلة وسياسات لمعالجة الطوارئ والمواقف الحرجة.
- برامج تدريب داخلية على إدارة المخاطر للأقسام الرئيسية.
- خطة استمرارية الأعمال وخطط بديلة مدروسة ومحدثة.

المادة ١٠ : المتابعة والتقارير

- اجتماعات دورية بين الإدارة التنفيذية واللجان المختصة لمراجعة الموقف من المخاطر.
- تقارير فصلية وسنوية تقدم إلى المجلس وتوثق مؤشرات الأداء المرتبطة بالمخاطر.
- إجراء مراجعة شاملة سنويًا لنظام إدارة المخاطر، وتحديث سجل المخاطر بما يعكس المستجدات.

المادة ١١ : المراجعة والتحديث

تخضع سياسة إدارة المخاطر لمراجعة سنوية أو في حال وجود أحداث أو تغييرات جوهرية في البيئة التشغيلية أو التنظيمية، ويتم اعتماد التعديلات من مجلس الإدارة.

سياسة إدارة المخاطر

بجمعية دارك للإسكان التنموي

جمعية دارك للإسكان التنموي
Darak for development housing



سجل الاعتمادات

الرقم	المسمى الوظيفي	الاسم	الاجراء	التوقيع	التاريخ
1	مسؤول/ أخصائي الحوكمة		إعداد		
2	مدير وحدة الشؤون الإدارية والمالية		مراجعة		
3	المسؤول التنفيذي		مراجعة ومصادقة		
4	مجلس الإدارة	- - - - - -	الاعتماد		